الأبنية الأصول دراسة تحليلية

د/ عمر بن علي المقوشي

أستاذ اللغة والنحو المشارك

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الملك سعود

(العدد الرابع والثلاثون)

(الإصدار الثاني .. أكتوبر)

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م)

الأبنية الأصول دراسة تحليلية

عمر بن علي المقوشي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الملك سعود- السعودية.

البريد الإلكتروني: Oalmagwashi@ksu.edu

ملخص البحث: دُرِست أبنية العربية الأصول لأهميتها، وجعل القسم الأول للحديث عن الأبنية الأصول للاسم، وهي عشرة أبنية للمجرد الثلاثي، وستة أبنية للمجرد الرباعي، وأربعة أبنية للمجرد الخماسي، وكان متوقعاً أن تتناسب طرداً كثرةُ الأبنية مع عدد أصول البناء، لكن الذي حصل العكس، وذلك فرقاً من الثقل، وهو من أسس البناء في العربية، وفي المجرد الثلاثي اختلف في فتح فَعْل، والأقرب أنه سماعي، وأجاز بعضهم إسكان فَعَل إذا كان حلقيا، ونُقل إسكان بعض العرب عينَ فَعِل، وفي لغة ثالثة كسر الفاء مع إسكان العين، واختلف في إسكان فِعِل، وقيل: لغة لتميم، واختلفوا في ضم عين ثُلُث وبابه وإسكانها، آلأصل الضم أم الإسكان، أم هما لغتان؟

واستُثقل فُعِل، نحو: رُئِم، وفِعُل، نحو: الرِّبُو؛ لما فيهما من انتقالٍ من ثقيل إلى أثقل؛ لذا أوَّلُوا ما جاء عليهما، واختُلف في المجرد الرباعي والخماسي، قيل: أصلهما الثلاثي، والصواب أنهما أصلان غير مبنيين على الثلاثي، وقيل في الرباعي المجرد، نحو: كوكب: وزنه فَعْفَل، والصواب ما عليه الجمهور فَعْلَل. والثلاثي المجرد من الأفعال ثلاثة أضرب، هي: فَعَل، وفَعُل، وفَعِل، والأغلب في عين المضارع المجرد الثلاثي مخالفة حركتها في الماضي، إلا المضموم فليس له إلا الضم، مع مراعاة أمور، منها كسر عين المثال، ويائي العين، وفتح حلقي العين، وضم واوي العين أو اللام، وربما تداخلت اللغات فجاء للماضي مضارعان، وللرباعي مضارع واحد بكسر لامه الأولى، واختُلف في وزن مضاعفه، فقيل: فَعْفَعْ، وقيل: فعْفل، وقيل: فعَّل، والصحيح أن وزنه فَعْلَل؛ لأن حروفه كلها أصول.

الكلمات المفتاحية: أبنية الاسم. أبنية الفعل. المخالفة. الصرف. الإشمام.

Buildings assets an analytical study

Omar bin Ali Al-Maqoshi

Department of Arabic Language - College of Arts - King Saud University - Saudi Arabia.

Email: Oalmagwashi@ksu.edu

Abstract: The structures of the Arabic origins were studied, and the first section was made to talk about the buildings of the fundamentals of the foundations, which are ten buildings of the abstract triangular, and six buildings of the abstract quadrilateral, and four buildings of the abstract quintuple, and the wonderful buildings, and the vice of building assets, but what happened the opposite, and that is sub- and weighty, and it is the foundations of construction In Arabic, and in the triple abstract, they differed in the verb open, and the closest to my hearing. Is the origin damm or eskan, or are they two languages?, The verb is saddled, towards: rum, and the verb, towards: asthma; Because of the transition from heavy to heavier; So they first what came to them, and differed in the abstract quadripartite and the pentagram, it was said: their origin is triple, and the correctness is that they are two origins not based on the triple, and it was said in the abstract quadrilateral, towards: a planet: its weight is active, and the correctness is what the audience did. And the abstract triple of the verbs is three hits, they are: verb, verb, and verb, and most of the present in the present triple is a violation of its movement in the past, except for the accusative, it has nothing but the inclusion, taking into account things, including the breaking of the eye of the example, the eye of the eye, the opening of the eye's throat, and the joining Wawi Al-Ain or Al-Lam, and the languages may have overlapped, so the past has two present tenses. The quadrilateral has one present tense with a fraction of its first mother, and it differed in its double weight. Because his letters are all assets.

Keywords: noun structures. Action structures. infringement. Exchange. Smell.

الأبنية الأصول

المقدمة:

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعدُ فإن موضوع الأبنية الأصول غاية في الأهمية في البحث اللغوي، وقد عُني اللغويون الأوائل بأبنية الاسم والفعل، فجمعوها، ودرسوها، وفرَّقُوا بين مقيسها وشاذها، ومجردها ومزيدها، وكان أولُ من اشتغل في مجال الأبنية الخليلَ بن أحمد الفراهيدي، وعُني سيبويه في كتابه بالأبنية، وقد وُضِعت كتبٌ في أبنية الأفعال، ككتاب ابن القوطية، وكتاب ابن القطاع، ثم ازداد اهتمام اللغويين بالأبنية فوُضعت كتب في أبنية الأسماء والأفعال، وظلّ اللغويون يولون الأبنية اهتماما عظيما حتى يومنا هذا، وموضوع هذا البحث الأبنية الأصول دراسة تحليلية، وطبيعت الموضوع جعلت منهج البحث وصفيا تحليليا، وقد جُعِل البحثُ في مقدمة ومبحثين، المبحث الأول: أبنية الاسم، وتُنُوِل فيها أبنية الاسم المجرد الثلاثي، وأبنية الاسم المجرد الرباعي، وأبنية الاسم المجرد الخماسي، وعرض للمسائل الخلافية مما له علاقة بتلك الأبنية، والمبحث الثاني: أبنية الفعل، وعُرِض فيها لأبنية الفعل الماضي المجرد الثلاثي والمجرد الرباعي، كما دُرِست أبواب المضارع المجرد، وانتهى البحث بخاتمة وُضِع فيها ما توصل البحث إليه.

أولاً: أبنية الاسم:

الاسم المجرد ثلاثة أضرب، ثلاثي، ورباعي، وخماسي.

أ) المجرد الثلاثي:

كان من المفترض أن يستخدم العرب اثني عشر وزنا، لكنهم لم يفعلوا، وقد ذكر الرضي هذا إذ قال: "القسمة تقتضي اثني عشر؛ لأن اللام للإعراب أو للبناء؛ فلا يتعلق بِها الوزن...، وللفاء ثلاثة أحوال: فتح وضم وكسر، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر، سقط المثالان لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه؛ فأما في نحو عُنُق وإِبِل فتماثل الثقيلين خفّف

شيئاً"[١]، وأبنية الثلاثي المجرد الثلاثي أكثر من أبنية المجرد الرباعي لخفة الأول[٢]، والأوزان الاثنا عشر هي:

١) فَعْل:

و"يكون في الأسماء والصفات، فالأسماء مثل صَقْر...، والصفة، نحو: صَعْب"[٣]، وقد اختلفوا في تحريك عينه بالفتح، فكانوا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: قصرُ فتح عين فَعْل على السماع، وهو مع ذلك مما وضع على لغتين، لا أن أحدهما أصل للآخر، وعلى هذا البَصْرِيُّونَ[٤]، كالمبرد[٥]، وهو ظاهر مذهب ابن قتيبة[٦]، وابن منظور[٧]، وهذا هو الأقرب.

المذهب الثاني: أنَّ بعضه ذو لغتين، وبعضه أصله التسكين ثُمَّ فتح، وهذا مذهب الكُوفِيِّينَ، وقد اختاره ابن جِنّيّ[٨].

المذهب الثالث: أن كل اسم ثلاثي حلقي العين صحيح اللام يجوز فيه تحريك عينه وتسكينها، مثل بحْر وبحَر، ونهْر ونهَر[٩]، وفيه نظر فإن مما يجوز تحريك عينه وتسكينه ما ليس بحلقي العين، نحو: قَطّ الشَعْر وقطَطه، ولعْط ولعَط، ونطْع ونطَع، وعذْل وعذَل، فدعوى التسكين لثقل حرف الحلق تبطل هنا.

---

(١) الرضيّ، شرح الشافية مج١ص ص٣٥-٣٦، ويُنظر: الفارابي، ديوان الأدب مج١ص٨١، وعبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف ص ص٢٩-٣٠.

(٢) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع مج ٦ ص٩.

(٣) سيبويه، الكتاب مج ٤ ص٢٤٢، ويُنظر: المبرد، المقتضب مج ١ص٥٣، وابن السَّرَّاج، الأصول في النحو مج ٣ص١٨١، وعبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف ص٣٠، وابن عصفور، الممتع الكبير ص ٥١.

(٤) يُنظر: أبو حيان، تفسير البحر مج١ ص٣٠٥.

(٥) يُنظر: المبرد، المقتضب مج١ ص٢٠٠.

(٦) يُنظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب ص٢٢٦.

(٧) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (سحر).

(٨) يُنظر: أبو حيان، تفسير البحر مج ١ص٣٠٥.

(٩) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

٢) فَعَل:

قال سيبويه: "يكون فَعَلاً في الاسم والصفة، فالاسم نحو: جَبَل، وجَمَل، وحَمَل، والصفة نحو: حَدَث"(١)، وقد مرَّ أن بعض التصريفيين يذهب إلى أن فَعَلا إذا كان اسما ثلاثيا حلقي العين صحيح اللام فإنه يجوز فيه تسكين عينه استثقالا لحرف الحلق(٢).

٣) فَعِل:

يكون فَعِلاً في الاسم والصفة، "فالأسماء نحو: كَتِف...؛ والصفات نحو: حَذِر"(٣)، وقد يحدث له تغييرٌ فيصبح على فِعْل، وفَعْل، وإن كانت حلقية العين جاءت في ثلاث صور، الثالثة أن تكون على فِعِل، قال أبو حيان: "قرأ أبو السمّال العدويّ بكِلْمة بكسر الكاف وسكون اللام في جميع القرآن، وهي لغة فصيحة مثل كَتِف وكِتْف، ووجهه أنه أتبع فاء الكلمة لعينها فَثَقُل اجتماع كسرتين فسكّن العين، ومنهم من يسكنها مع فتح الفاء استثقالاً للكسرة في العين"(٤).

---

(١) سيبويه، الكتاب مج ٤ ص٢٤٣، ويُنظر: المبرد، المقتضب مج١ ص٥٤، وابن السَّرَّاج، الأصول في النحو مج ٣ ص١٨١، وعبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف ص٣١، وابن عصفور، الممتع الكبير ص ٥٢.

(٢) ينظر: أبو حيان، تفسير البحر مج١ص٣٠٥.

(٣) سيبويه، الكتاب مج٤ ص ٢٤٣، ويُنظر: المبرد، المقتضب مج ١ ص٥٤، وابن السراج، الأصول في النحو مج ٣ ص١٨١، وعبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف ص٣١، وابن يعيش، شرح الملوكي ص ٢١، وابن عصفور، الممتع الكبير ص ٥٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب مج ١ص٣٠، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها مج ٢ص٥.

(٤) أبو حيان، تفسير البحر مج ٢ ص٤٦٦، والآية هي قولُه تَعَالَى: {أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحَيى مُصَدِّقاً بِكَلِمَةٍ مِن اللهِ}، سورة آل عمران، من الآية ٣٩، قرأها –كما قال أبو حيان– أبو السَّمَّال العدوي: {بِكِلْمَة}، ويُنظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون مج ٣ص١٥٧، وذكر ابن منظور أن كِلْمة بكسر فسكون لغة تميمية، يُنظر: لسان العرب مادة (كلم) مج ١٢ص٥٢٣.

وقد ذكر الرضيُّ أن تميماً تفرّع "فَعِل الحلقيّ العين... كفَخِذ ورَحِل ومَحِك، يطرد فيه ثلاث تفريعاتٍ اطراداً لا ينكسر، واثنان من هذه الفروع يشاركه فيهما ما ليس عينه حلقياً، فالذي يختصّ بالحلقيّ العين إتباع فائه لعينه في الكسر... وإنما جعلوا ما قبل الحلقي تابعاً لَهُ في الحركة، مع أن حقّ الحلقيّ أن يفتح نفسه أَو ما قبله كما في يدعم ويدمع؛ لثقل الحلقيّ وخفة الفتحة ولمناسبتها له...؛ وذلك لأنه حُمِل فَعِل الاسمي وفَعِل الفعلي في التفريع؛ لأن الأصل في التغيير الفعل لكثرة تصرفاته... وحرف الحلق في... فَعِل... ثاني الكلمة... فلم يستثقل الكسر عليه مع أن الكسر قريب من الفتح؛ لقرب مخرج الياء من الألف فلما لزم كسر العين... -وقد جرت لحرف الحلق عادةُ تغيير نفسها أو ما قبلها إلى الفتح، ولم يمكن هاهنا تغيير نفسها لما ذكرنا، ولا تغيير ما قبلها إلى الفتح؛ لأنه مفتوح...- غيرَتْ حركة ما قبلها إلى مثل حركتها؛ لأن الكسر قريب من الفتح كما ذكرنا فكأنها غيرت ما قبلها إلى الفتح"(١). والذي يُفهم من كلام الرضي أن فَعِلاً لا يطّرد كسرُ فائه إلا أن يكون حلقي العين، لكنْ هل وردت ألفاظٌ على فَعِل ليست حلقية العين أُتبع فاؤها عينَها؟ الظاهر أنه لم يرد ما كُسر فاؤه إتباعاً للعين بحسب ما اطلعت عليه.

٤) **فَعُل:**

ويكونُ اسماً: كعَضُدٍ، وصفةً: كحَدُثٍ(٢).

(١) الرضي، شرح الشافية مج ١ ص٤٠-٤١.

(٢) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع مج ٦ ص١١، ورجل حَدُثٌ، أي: كثير الكلام، ينظر: ابن منظور، لسان العرب مادة (ح د ث).

٥) **فِعْل:**

ويكونُ اسماً: كجِذْعٍ، وصفةً: كنِضْوٍ[١].

٦) **فِعَل:**

ويكونُ اسماً: كعِنَبٍ، وصفةً: كقوم عِدًى[٢].

٧) **فِعِل:**

مثل إِبِل: اسم جاء على فِعِل، ولم يحفظ سيبويه مما جاء على هذا الوزن غيره[٣]، وقد استُدرِك على سيبويه في هذا البناء كلمات كـ" أتان إِبِد للوحشية"[٤]، وزاد الأخفش بِلِز[٥]، وأثبت المبردُ إِطِل[٦]، وَزِيْدَ الإِبِطُ[٧]، والإِبِد في قَولِهِم: "لا أفعل ذلك أبدَ الإِبِد"[٨]، ولا حجة في إِطِل؛ "لأن المشهور فيه

---

(١) يُنظر: ابن جني، المنصف ص ٤٦، والنِقْضُ: المهزول من الإبل والخيل، ينظر: ابن منظور، لسان العرب مادة (ن ق ض).

(٢) يُنظر: ابن جني، المنصف ص ٤٧.

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب مج ٤ص٢٤٤، وابن قتيبة، ادب الكاتب ص٥٨٦، وابن السَّرَّاج، الأصول في النحو مج٣ ص١٨١، وابن عصفور، الممتع الكبير ص٥٣، والرضي، شرح الشافية مج ١ص٤٥.

(٤) ابن عصفور، الممتع الكبير ص٥٣، ويُنظر: عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف ص ٣١، وابن الشجري، الأمالي مج١ ص٢٩٠.

(٥) يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النحو مج٣ص١٨١، والفارابي، ديوان الأدب مج١ص٨١، وابن الشجري، الأمالي مج١ص٢٩٠، والرضي، شرح الشافية مج١ص٤٦، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها مج٢ص٦، وبِلِز: الضخمة صفة للمرأة، يُنظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط مادة (بلز) ص٦٤٧.

(٦) يُنظر: المبرد، المقتضب مج ١ص٥٤، والرضي، شرح الشافية مج ١ص٤٦، والإطل: الخاصرة، يُنظر: الفيروز آبادي القاموس المحيط مادة (إطل) ص ١٢٤٢

(٧) يُنظر: الرضي، شرح الشافية مج١ ص٤٦.

(٨) ابن عقيل، المساعد مج٤ ص١١.

إطْل بسكون الطاء، فإطل يمكن أن يكون مما أتبعت الطاء فيه الهمزة للضرورة؛ لأنه لا يحفظ إلا في الشعر، نحو قَولِهِ: **لَهُ إِطِلا ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ** ... البيت في رواية من رواه كذلك، وكذلك حِبِرة ضعيف، وكذلك بِلِزٌ لا حجّة فيه؛ لأن الأشهر فيه بِلِزٌّ بالتشديد، فيمكن أن يكون بِلِزٌ مخففاً منه"(١)، وقد ذكر أن "إِطِل ومِشِط... لغة في... الإطْل، والمِشْط"(٢)، فعلى هذا الأصلُ الكسرُ، والسكون تخفيف، وقد سُبِقا في هذا فقد قال ابن الشجري: "والآطال: الخواصر، وواحدها إِطِلٌ، وقد يخفَّف"(٣)، وقال ابن جِنّيّ: "وأمّا الحِبْك فمخفّف منه، كإبْل، وإطْل"(٤)، وذكر ابن مالك أن تخفيف (فِعِل) لغة تميمية، وقال: "يسكنون العين المضمومةِ في الأسماء والأفعال، وكذلك يفعلون بالعين المكسورة فيقولون: (نَمِر، وإِبِل): نَمْر، وإبْل"(٥).

(١) ابن عصفور، الممتع الكبير ص ص ٥٣-٥٤، ويُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب مج ١ص٣٣، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها مج ٢ص٦، وحبرة: صفرة تشوب الأسنان، يُنظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط مادة (حبر)، والشاهد شطر، وتمامه: وَإِرْخَاءُ سَرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَتْفُلِ، والشاعر يشبه خاصرتي فرسه بخاصرتي الظبي؛ لأنه ضامر، وساقيه بساقي النعامة؛ لأنها قصيرتا الساقين صلبتهما، وشبه إرخاءه -وهو سير ليس بالشديد- بإرخاء الذئب، وتقريبه بتقريب الثعلب، والبيت لامرئ القيس، يُنظر: ديوانه ص٢١بلفظ (أيطلا).

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب مج ١ص٣٢.

(٣) ابن الشجري، الأمالي مج ١ص٢٨٩.

(٤) ابن جِنّيّ، المحتسب مج ٢ ١ص٢٨٧، ويُنظر: ابن عَطِيَّة، المحرَّر الوجيز مج ٥ص١٧٢.

(٥) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٢١٢، ولا يخفى أن في النص سقطاً، ويستقيم النص بجعل (في) بين قوله: "فيقولون" وقوله: "(نَمِر، وإِبِل) ".

٨) فِعُل:

هذا الوزن مهملٌ، صرح بذلك سيبويه، قال: "ليس في الكلام فِعُل"[١]، وتابعه التَّصْرِيفِيُّونَ كالمبرد[٢]، وابن السرّاج[٣]، وابن جِنِّيّ[٤]، والثمانيني[٥]، وعبد القاهر الجرجاني[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن عصفور[٨]، والرضي[٩]، وأبو حيان[١٠]، والذي دعا العرب إلى إهمال هذا الوزن شدّة الثقل الناتج من الخروج من الكسرة، وهي ثقيلة، إلى ما هو أثقل منها، وهي الضمة[١١]، وفي إحدى القراءات ما ظاهره مجيء بعض الكلام على فِعُل، وذلك قَوله تَعَالَى: {مِن الرِّبُوْ}[١٢] بكسر الراء المشددَّة: قال ابن جِنِّيّ: "في هذا الحرف شذوذان، أحدهما: الخروج من الكسر إلى الضم بناءً لازماً... والذي ينبغي أن يُتَعَلَّلُ به في الرِّبُوْ هو أنّه فخّم الألف انتحاءً بِها إلى الواو التي الألفُ بدلٌ منها على

(١) سيبويه، الكتاب مج ٤ص٢٤٤.
(٢) يُنظر: المبرد، المقتضب مج ١ص٥٥.
(٣) يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النحو مج ٣ص١٨١.
(٤) يُنظر: ابن جِنِّيّ، المحتسب مج ١ص١٤٢.
(٥) يُنظر: الثمانيني، شرح التصريف ص ٢٠٤.
(٦) يُنظر: عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف ص٣٠.
(٧) يُنظر: ابن يعيش، شرح الملوكي ص٢٤.
(٨) يُنظر: ابن عصفور، الممتع الكبير ص٥١.
(٩) يُنظر: الرضي، شرح الشافية مج ١ص٣٥.
(١٠) يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب مج ١ص٣٤.
(١١) يُنظر: ابن يعيش، شرح الملوكي ص ٢٤، وابن عصفور، الممتع الكبير ص ٥١، والرضي، شرح الشافية مج ١ص٣.
(١٢) الآية من سورة البقرة، من الآية ٢٧٨، والقراءة لأبي السَّمَّال العدوي. يُنظر: ابن خالويه، مُخْتَصر في شَوَاذِ القُرْآنِ مِنْ كِتَابِ البَديعِ ص١٧. وابن جِنِّيّ، المحتسب مج ١ص١٤٢.

حذِ قولهم: الصّلاة والزكاة وكمشكاة، وكقولهم: عالم وسالم وسالف وآنف، وكأنّه بيَّن التفخِيم فقوى الصوت فكان الواو، أو كاد، إلا أنّ الراوي أبو زيد، وما أبعده مع عمله وفقهه باللغة من أن تتطرّق ظِنَّةٌ عليه في تحصيل ما يسمعه. فإن قلت: فلعله شبّه ذوات العلّة بذوات الهمز فوقف على الواو، كما قالوا: هو الرَّدُو والبُطُو. قِيلَ: هذه الواو إنما تكون مع الهمزة في هذا الكَلَو ومررت بالكَلَى في موضع الرفع، وموضع الرَّبُو جرٌّ بمن في قَولِهِ: {مِن الرِّبوُ}. وعلى أن الكَلَوْ مفتوح ما قبل الواو، والباء من الربو مضمومة، وعلى أيّ الأمر حملته فهو شاذ"[(١)]. ومما أُوِّل به قراءة الرِّبُو بكسرٍ فضمّ "أنَّها على لغة من قال في أفعى: أفعُو في الوقف، وأنّ القارئ إمَّا لأنّه لم يضبط حركة الباء، أو سمَّى قربها من الضّمة ضمًّا"[(٢)]، وقال الرضيّ عن ضمّ القارئ لباء الرِّبَا: "لم يغرّ هذا القارئ إلا كتابته بالواو"[(٣)]، فيتحصّل من كلامهم أنّ ضمَّ الباء تغيير صوتي ناتج عن إشمام الفتح شيئاً من الضم، هذا قول ابن جِنِّيّ، أمّا الرضيّ فقد اتهم القارئ بالجهل حتّى غرّه كتابتها بالواو فظنّ أن ما قبل الواو مضموماً، والذي يظهر أن في الكلمة إشماماً –كما قال ابن جِنِّيّ–. وأما الآية الثانية فقَولُهُ تَعَالَى: {والسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبُكِ}[(٤)] فقد قال ابن عطية عنها أنها قراءة شاذة، وكأنّه أراد كسرها، ثُمَّ توهَم الحُبُك قراءة الضمّ بعد أن كسر

(١) ابن جِنِّيّ، المحتسب مج ١ ص ص١٤٢–١٤٣، والرَّدُو والبطُو والكَلَو كذلك في حال الوقف عليها مرفوعة، وأصلها على الترتيب: الردء، والبطء، والكلأ، والرِدْء: المنْع، يُنظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط مادة (ردء) ص٥٢.

(٢) أبو حيان، تفسير البحر مج ٢ص٣٤٦.

(٣) الرضي، شرح الشافية مج ١ص٣٩.

(٤) الآية من سورة الذاريات، الآية ٧، وقراءة كسر فاء الحبك مع ضم عينها منسوبة لأبي مالك والحسن، ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص ١٤٥، وابن جني، المحتسب مج ٢ص٢٨٧.

الحاء وضم الباء، وهذا على تداخل اللغات، وليس في كلام العرب هذا البناء[1]، وهو بهذا متابع لابن جني الذي قال عن قراءة كسر الفاء مع ضم العين: "أحسبه سهوا، وذلك أنه ليس في كلامهم (فِعُل) أصلا بكسر الفاء وضم العين... لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان: بالكسر والضم، فكأنه كسر الحاء يريد الحِبِك، وأدركه ضم الباء على صورة الحُبُك، وقد يعرض هذا التداخل في اللفظة الواحدة، قال بلال بن جرير:

إِذَا جِئْتَهُمْ أَوْ سَآيِلْتَهُمْ... وَجَدْتَ بِهِمْ عِلَّةً حَاضِرَة

أراد أو سألتهم أو ساءلتهم أو لغة من قال: سايلتهم، فأبدلت، فتداخلت الثلاث عليه، فخلط فقال: سآيلتهم، فوزنها فعاعلتهم؛ لأن الياء في سايلتهم بدل من الهمزة في ساءلتهم، فجمع بين اللغتين في موضعين على تلفّته إلى اللغتين، كذلك أيضا في الحِبُك إلى الحِبِك والحُبُك، فجمع بين أول اللفظة على هذه القراءة وبين آخرها على القراءة الأخرى"[2]، ولم يستحسن ابن مالك توجيه ابن جني للقراءة؛ لأنها من تداخل اللغات على النحو الذي ذكر، قال: "هذا التوجيه لو اعترف به من عُزِيت القراءةُ إليه لدلَّ على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لم يعتمد"[3]، كما اعترض الرضي على ذلك التوجيه، قال: "في تركيب حُبِك –إن ثبت– من اللغتين نظر؛ لأن الحُبُك جمع الحِبَاك، وهو الطريقة في الرمل ونحوه، والحِبِك بكسرتين –إن ثبت– فهو مفرد مع بُعْدِه؛ لأن (فِعِلا) قليل... ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع"[4]، أما احتجاجه بأن (فِعِلا) قليل فليس بشيء؛ لأنه وإن كان قليلا فليس بوزن معدوم، وأما

(١) يُنظر: ابن عطية، المحرر مج ٥ص١٧٢.

(٢) ابن جني، المحتسب مج ٢ص٢٨٧، والبيت لبلال بن جرير، ينظر: ابن جني، الخصائص مج ٣ص١٤٦.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية مج ٤ص٢٠٢١.

(٤) الرضي، شرح الشافية مج ١ص٣٩.

التركيب فالمقصود تركيب بين قراءتين، لا لفظين. ولعل أسلم توجيه في هذه القراءة ما استحسنه أبو حيان من أن تكون على إتباع حركة الحاء لحركة ذات في الكسرة مع عدم الاعتداد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين[١]، ولا يبعد أن يكون قد جاء على لغة نادرة، فلعل من ألفاظ العرب ما جاء على فِعُل، فهجرته العرب أو كادت، وبقي منهم من أبقى على بعض الألفاظ على هذا الوزن المستثقل.

٩) فُعْل:

"ويكون فُعْلاً في الأسماء والصفات، فالأسماء نحو: البُرْد.. وأما الصّفات فنحو: العُبْر، يُقالُ: ناقة عُبْرُ أسفار"[٢]، ومنه الرُعْب، وقد ضُمَّ، "قِيلَ: الأصل السكون، وضُمَّ إتباعاً، كالصُّبْح والصُبُح، وقيل: الأصل الضّمُّ، وسُكِّن تخفيفاً كالرسُل والرسْل"[٣]، وقد ذكر ابن قتيبة الرعب مما يرد على فُعْل وفُعُل، لكن لم يذكر إن كان مخففاً وضُمّ إتباعاً، أو مضموم العين والسكون تخفيف، إلا أن ختمه لتلك الألفاظِ بقوله: "وإذا توالت الضمتان في حرف واحد كان لك أن تخفف"[٤] قد يجعلنا لا نستبعد أنّ يكون الأصل في (رعب) –عنده– الضمّ، وما السكون إلا تخفيفٌ، وحكي عن الأخفش أن "كل فُعْل في الكلام فتثقيله جائز، إلا ما كان صفةً، أو معتل العين كحُمْر وسُوْق فإنهما لا يثقلان إلا في ضرورة الشعر، وكذا قال عيسى بن عمر: إن

(١) ينظر: أبو حيان، تفسير البحر مج ٨ص١٣٢.

(٢) سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ص ٢٤٢-٢٤٣، ويُنظر: المبرد، المقتضب مج ١ص٥٤، وابن السّراج، الأصول في النحو مج ٣ص١٨١، وعبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف ص ٣١، وابن يعيش، شرح الملوكي ص ٢١، وابن مالك، شرح الكافية الشافية مج ٤ ص ٢٠٢٠.

(٣) أبو حيّان، تفسير البحر مج ٣ ص٨٣.

(٤) ابن قتيبة، أدب الكاتب ص٥٣٧.

كل فُعْل كان فمن العرب من يخففه، ومنهم من يثقله، نحو: عُسُر ويُسُر، ولقائل أن يقول: بل الساكن العين في مثله فرع لمضمومها كما هو كذلك في عُنْق اتفاقاً"[١].

١٠) فُعَلٌ:

ويكونُ اسماً: كرُبَعٍ، وصفةً: كسُكَعٍ[٢].

١١) فُعِل:

ليس في كلام العرب فُعِل بناء لازما لكراهة الانتقال من الضمة إلى الكسرة، أما قولهم: سيضرِبُكُم فالضمة في آخر المضارع ليست لازمة، بل هي علامة إعراب، وهذا البناء خُصّ به المبني للمفعول[٣]، أما دُئِل ورُئِم فلا حجة فيهما؛ لاحتمال أن يكونا منقولين من فعليهما المبنيين للمفعول دُئِلَ، ورُئِمَ[٤]، وقيل: هما شاذان[٥].

١٢) فُعُل:

"ويكون فُعُلاً فيهما، فالاسم: الطُنُب... والصفة: الجُنُب"[٦]، ومنه الثُلُث إلى العُشُر، ويقال فيها: الثُلْث إلى العُشْر، وقد اختلف فيها، واختلافهم فيها كان في ثلاثة آراء:

---

(١) الرضي، شرح الشافية مج ١ ص ٤٦.

(٢) ينظر: ابن جني، المنصف ص٤٧، والرُبَعُ: ما ولد من الإبل في الربيع، ينظر: ابن منظور، لسان العرب مادة (ر ب ع)، ورجلٌ سُكَعٌ: متحيّر، ينظر: ابن منظور، لسان العرب مادة (س ك ع).

(٣) ينظر: ابن جني، المنصف ص٤٨، والسيوطي، همع الهوامع مج ٦ص١١.

(٤) ينظر: أبو حيان، المبدع ص ٥٥، والرئم: الاست، وهو مؤخرة الشخص، ودئل: دويبية تشبه الثعلب، ينظر: ابن منظور، لسان العرب مادة (د ء ل).

(٥) ينظر: ابن جني، المنصف ص٤٨، والسيوطي، همع الهوامع مج ٦ص١١.

(٦) سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ص ٢٤٣-٢٤٤، ويُنظر: المبرد، المقتضب مج١ ص ٥٤، وابن السراج، الأصول في النحو مج ٣ ص ١٨١، وعبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف ص ٣١، وابن يعيش، شرح الملوكي ص ٢٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية مج ٤ ص ٢٠٢٠.

أ) أَنْ الضَمَّ والسكون لغتان، وعليه أبو جعفر النَحَاس، فقد ذكر أن "لغة أهل الحجاز وبني أسد الثُلُث والرُبُع إلى العُشُر، ولغة بني تميم وربيعة الثُلْث بإسكان اللام إلى العُشْر"[١]، وتابعه الرضي[٢]، وهذا هو الرأي الأقرب؛ لأن من عَلِم حُجةٌ على من لم يعلم، فلعل من قال بغير هذا الرأي خفي عليه أنهما لغتان.

ب) أن السكون تخفيف، والأصل الضم، وعليه الزّجّاج قال: "يُقَالُ: ثُلُث ورُبُع وسُدُس، ويجوز تخفيف هذه الأشياء لثقل الضُم"[٣].

ج) أن الأصل التخفيف وثُقِّل، قال الزَّجَّاج عن هذا الرأي: "خطأ؛ لأن الكلام على الإيجاز والتخفيف"[٤]، أي: الأصل أن يأتي الكلام ثقيلاً فيخفف لكثرة الاستعمال.

ب) المجرد الرباعي:

كان ينبغي أن يكون للرباعي خمسةٌ وأربعون بناءً، وذلك بضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين في أربع حالات اللام الأولى فيصير ثمانيةً وأربعين، ونسقط منها ثلاثَة لامتناع اجتماع الساكنين[٥]، لكن الذي استعملته العرب ستة أبنية باتفاق، وأهملت تسعة وثلاثين بناء ممكنا، ولعل ذلك دفعا

(١) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن مج ٢ص٣٩٩
(٢) يُنظر: الرضي، شرح الشافية مج ١ص. ٤.
(٣) الزجاج، إعراب القرآن مج ٢ ص ٢٠.
(٤) – المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(٥) ينظر: الرضي، شرح الشافية مج ١ ص ٤٧.

للثقل، أو توالي أربع حركات[١]، بخلاف المجرد الثلاثي الذي جاء عليه عشرة أبنية باتفاق لخفته كما ذكر قبلُ، وهذا الأبنية هي[٢]:

١- فَعْلَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَعفَر، والصفة نحو: سَلْهَب.

٢- فِعْلِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: زِبْرِج، والصفة نحو: زِهْلِق.

٣- فُعْلُلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: بُرْثُن، والصفة نحو: قُلْقُل.

٤- فِعْلَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: دِرْهَم، والصفة نحو: هِجرَع.

٥- فِعَلٌّ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فِطَحَل، والصفة نحو: سِبَطَر.

٦- فَعْلِل: ولم يجئ منه إلَّا طَحْرِبة.

وفي بناء ما فوق الثلاثي خلاف، فـ"مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي، وقال الفراء والكسائي: بل أصلهما الثلاثي، قال الفراء: الزائد في الرباعي حرفه الأخير... وقال الكسائي: الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره، ولا دليل على ما قالا، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جَعْفَر فَعْلَل"[٣].

---

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع مج٦ ص١١.

(٢) ينظر: أبو حيان، المبدع ص٥٦، والسيوطي، همع الهوامع مج ٦ص ١٢، والجعفر: النهر الصغير، والناقة الغزيرة، وسلهب: الطويل، وزبرج: الزينة من وشي، أو جوهر، والذهب، وزهلق: السريع الخفيف، والريح الشديدة، وبرثن: الكف من الأصابع، ومخلب الأسد، وقلقل: المعوان السريع التقلقل، والدرهم: الحديقة، وهجرع: الأحمق، والمجنون، والطويل الأعرج، وفطحل: دهر لم يخلق فيه الناسر، والضخم من الأبل، وسبطر: الشهم، والطويل، والأسد يمتد عند الوثبة، وطحربة، وهي القطعة من الغيم، ومن الثوب، ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط مادة (ج ع ف ر)، و(س ل ه ب)، و(ز ب ر ج)، و(ز ه ل ق)، و(ب ر ث ن)، و(ق ل ق ل)، و(د ر ه م)، و(ه ج ر ع)، و(ف ط ح ل)، و(س ب ط ر)، و(ط ح ب ر).

(٣) الرضي، شرح الشافية مج ١ ص ٤٧، ويُنظر: السيوطي، همع الهوامع مج ٦ ص١١.

وفي وزن الاسم الرباعي المضاعف وهو ما كان أوله وثانيه كثالثه ورابعه نحو كوكب المذهبان الآتيان:

١) فَعْلَل: وعليه جمهور التصريفيَون كسيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن السرَاج[٣]، وابن جِنِّيّ[٤]، والفراء على هذا المذهب، فقد نسب إليه ابن قتيبة أن" ليس في الكلام فَعْلال -بفتح الفاء- من غير ذوات التضعيف إلا حرف واحد...، قال: وأمّا ذوات التضعيف فالقَلْقَال و الزَّلْزَال وما أشبه ذلك، وهو مفتوحاً اسم"[٥].

٢) فعْفل: وعلى هذا أبو حَيَّان[٦].

ج) المجرد الخماسي:

أمَّا الخماسي فله أربعة أبنية متفق عليها[٧]، هي:

١) فَعَلَّلٌ: ويكون في الاسم والصفة. فالاسم نحو: فَرَزْدَق. والصفة نحو: شَمَرْدَل.

٢) فُعَلِّلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: خُزَعْبِلة. والصفة نحو: قُذَعْمِلة.

٣) فَعْلَلِلٌ: ولم يجئ اسما، والصفة، نحو جَحْمَرِش.

---

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ٢٩٤.

(٢) يُنظر: المبرد، المقتضب مج ١ ص ٦٦.

(٣) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو مج ٣ ص ١٨٣.

(٤) يُنظر: ابن جِنِّيّ، الخصائص مح ٣ص٢١٣.

(٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب ص ٥٩١.

(٦) يُنظر، أبو حيان، تفسير البحر مج ٤ ص ١٧١، وارتشاف الضرب مج ١ ص٤٤.

(٧) يُنظر: ابن جِنِّيّ، المنصف ص٦٠، والسيوطي، همع الهوامع مج ٦ص١٤، والفرزدق: الرغيف يسقط في التنور، وشمردل: الفتيّ السريع من الأبل، وخزعبلة: العجب، وقذعملة: الباطل، وجحمرش: العجوز الكبيرة، وقرطعب: الشيء الحقير، وجردحل: الضخم من الأبل، ينظر: الفيروزآبادي، المادة (فرزدق)، و(شمردل)، و(خزعبل)، و(قذعمل)، و(جحمرش)، و(قرطعب)، و(جردحل).

٤) فِعْلَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قِرْطَعْب، والصفة نحو: جِرْدَحْل.

وزيد: فُعْلَلِلٌ، نحو: هُنْدَلَع، قال ابن جني: "من ادّعى ذلك احتاج أن يدُلّ على أن النون من الأصل"(١).

ثانيا: أبنية الفعل

الفعل المجرد ضربان، ثلاثي ورباعي، وقد عللوا قلة أبنية الفعل بـ"قوة الأسماء، واستغنائها عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها ففضلت الأسماء بأن جعلت ثلاثية ورباعية وخماسية، والأفعال لا تكون إلا ثلاثية ورباعية" (٢)، وقد يكون كثرة تصرفهم في الفعل سببا آخر للاكتفاء بضربين.

أ) الثلاثي المجرد:

للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية، هي فعَل وفعِل وفعُل، ولكل بناء مع مضارعه باب أو أزيد.

١) فَعَل:

يجيء، مضارعه على يفعِل ويفعُل كثيراً، وقد يجيء على يفعَل، وفي أيهما الأغلب في عين مضارع فعَل الكسر أو الضمّ خلاف في ثلاثة آراء، هي:

أ) أن الأغلب في فَعَل أن يكون مضارعه على يفعِل، ويظهر ذلك من قول ابن جِنّيّ: "مضارعُ فعَل في أكثر الأمر يفعِل لمقاربة الكسرة الفتحةُ، واجتماعهما في مواضع كثيرة، وإمالة كل واحدة إلى صاحبتها، نحو قولك: مررت بعمرَ، وضربت عُمرَ، ونحو قولك: ضربت الهنداتِ، ومررت بالهندات... فهذا يدل على مناسبة الكسرة للفتحة... ولأن الياء أيضاً مقاربة

(١) ابن جِنّيّ، المنصف ص٦٠، وهندلع: اسم بقلة، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (هدلع).

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل مج٧ص١٥٢.

للألف حتى أنهم قد قالوا: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، وحاريّ، وطائيّ، وغير ذلك مما لا سبب فيه يوجب القلب إلا القرب"[١].

ب) أن الأغلبَ الضمُّ، قال ابن عطية عن نحشِر بكسر الشين: "هي قليلة في الاستعمال، قوية في القياس"[٢].

ج) أن الكسر والضم متساويان في كل فعَل متعدٍ صحيح غير حلقي العين، وهذا ما يراه ابن جني[٣]، وتابعه ابن عصفور[٤]، وأبو حيان[٥].

والأقرب ما عليه ابن جني، وهو من المخالفة فحركة عين مضارع الثلاثي المجرد تخالف حركة عين الماضي ما لم تكن مضمومة، وأما ما جُهل مضارعه ففيه أربعة آراء:

أ) أن الوجه الكسر؛ لأنه أكثر، وقيلَ: لأنه أخف من الضم(٦).

ب) جواز الوجهين، قال بعض التَّصْرِيفِيّيْنَ: " كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك، وإلا استعملا معاً، وليس على المستعمل شيء"[٧].

---

(١) ابن جِنّيّ، المنصف ص١٨٠

(٢) ابن عطية، المحرر الوجيز مج ٤ ص٢٠٣.

(٣) ينظر: ابن جِنّيّ، الخصائص مج٣ص ٨٦.

(٤) ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير ص ١٢١.

(٥) ينظر: أبو حيان، تفسير البحر مج ٦ص ٤٤٧.

(٦) يُنظر: ابن يعيش، شرح الملوكي ص ٣٩، والرضي، شرح الشافية مج ١ص ص ١١٧-١١٩.

(٧) الرضي، شرح الشافية مج ١ص ص ١١٧-١١٩، ويُنظر: ابن يعيش، شرح الملوكي ص ٣٨، وأبو حيان، النكت الحسان ص ٢٣٠.

ج) جواز الوجهين في جميع الباب ما سُمع مضارعه وما لم يسمع، ذكر ابن جِنّيّ أن القياس "يبيح... في نحو: يضرب ويجلس ويدخل ويخرج من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون، وأن يُقالَ: يخرُج ويخرِج، ويدخُل ويدخِل، ويضرُب ويضرِب ويجلُس ويجلِس، قياساً على ما اعتقبت على عينه الحركتان معاً، نحو: يعرِش ويعرُش"(١)، إلا إنه يرى أن "الكسر في عين مضارع فعَل أولى من يفعُل"(٢)، وعلى جواز الوجهين –جُهِلَ المضارع أم لم يجهل– ابنُ عصفور، فقد قال: "وقد يجتمعان في الفعل الواحد، نحو: عكَف يعكِف ويعكُف، وهما جائزان سمعا للكلمة، أو لم يسمع إلا إحداهما"(٣).

د) وَقِيلَ: "إن الأصل في مضارع المتعدي الكسرُ، نحو: يضرِب، وإن الأصل في مضارع غير المتعدي الضمّ، نحو: يسكُت"(٤).

أما مجيئه على يفعِل فكالثلاثي المضعف إذا كان لازماً(٥)، نحو: دبّ يدِبُ، وهذا قياسه؛ لأنه لازم، وسمع فيه يدُبّ بضم عين الكلمة(٦).

والمثال من فعَل مضارعه على يفعِل إلا أن يكون عينه أو لامه حرف حلق، وهَب يهَب، وأصله أن يأتي على يفعِل بكسر العين، ولذلك حذفت الواو

---

(١) ابن جِنّيّ، الخصائص مج٣ص ٨٦.

(٢) المصدر نفسه، مج٣ص٨٧.

(٣) ابن عصفور، الممتع الكبير ص ١٢١.

(٤) ابن يعيش، شرح الملوكي ص٣٩.

(٥) يُنظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب ص٤٧٩، والمبرد، الكامل مج ١ ص ٤٧، وابن يعيش، شرح الملوكي ص ٤٦، وابن عصفور، الممتع الكبير ص ١٢٠، وابن مالك، شرح الكافية الشافية مج ٤ ص ٢٢١٦.

(٦) يُنظر: ابن يعيش، شرح الملوكي ص ٤٦، وابن عصفور، الممتع الكبير ص١٢٠.

لوقوعها بين ياء وكسرة، لكن لَمَّا كانت العين حرف حلق نحو: وضع يضَع إلا أن هذا فُتِح لكون لامه حرف حلق، والأصل فيهما يَوْهَب ويَوْضَع(١).

وأما مجيء مضارعه على يفعُل فنحو: أمر يأمُر، وحضر يحضُر، وصمت يصمُت، ومضارع الثلاثي المضعف المتعدَّي يفعُل إلا ما شذّ، ومن ذلك عدّ يعُدّ، وحبَ يحُبّ، وصرّ يصُرَ، وضرّ يضُرّ، ومدّه يمُدّه، وجرَّه يجُره(٢)، ومما شذّ من المضعف المتعدي فجاء مضارعه بكسر العين حبَ يحِبَ(٣)، والأجوف الواوي مضارعه مضموم العين(٤)، وذلك لِتَسْلَمَ الواوُ(٥)، ومنه مات يموت، ودار يدور، وقال يقول.

وأما فعَل يفعَل فمقيسُ فيما كانت عينه أو لامه حرف حلق(٦)، نحو: وهَب يهَبَ، ووهَن يوهَن، وقد عللَ سيبويه الفتح في حلقي العين أو اللام بأن تلك الحروف "سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها، وهو الألف،

(١) يُنظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه مج ٥ ص ٢٢، وابن يعيش، شرح الملوكي ص ٣٩، ٤٨، وابن عصفور، الممتع الكبير ص ١١٩.

(٢) يُنظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب ص ٤٧٩، والمبرد، الكامل مج ١ ص ٤٣٧، وابن يعيش، شرح الملوكي ص ٤٦، وابن عصفور، الممتع الكبير ص١٢٠، وابن مالك، شرح الكافية الشافية مج ٤ ص ٢٢١٦.

(٣) يُنظر: المبرد، الكامل مج ١ ص ٤٣٧.

(٤) يُنظر: سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ٣٤١، والمبرد، المقتضب مج ١ ص ٩٦، وابن يعيش، شرح الملوكي ص ٥٢.

(٥) يُنظر: المبرد، المقتضب مج ١ ص ١٣٤، والرضي، شرح الشافية مج ١ ص ١٢٥.

(٦) يُنظر: سيبويه، الكتاب مع ٤ ص ١٠١، وابن قتيبة، أدب الكاتب ص ٤٨٢، والمبرد، الكامل مج ١ ص ١١٦، ٣٥٠، وأبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه مج ٤ ص١٥٦، وابن جني، المنصف ص١٩٤، وابن الشجري، الأمالي مج ١ ص ٢١٠، وابن عصفور، الممتع الكبير ص ١٢١.

وإنما الحركات من الألف والياء والواو"[١]، ولا يلزم من كلام سيبويه وغيره أن كل حلقي العين واللام من فعَل يجيء على يفعَل، إذ إن منه ما جاء على غير يفعَل كدخل يدخُل، وصرخ يصرُخ، وشعر يشعُر، ونزع ينزِع، ورجع يرجِع، وقال أبو علي الفارسي: "إنما صارت الألف في حيِّز حروف الحلق؛ لأنها تخرج من بين الهمزة والهاء"[٢]، وفي قول الأقدمين: إن للألف مخرجاً نظرٌ، إذ لا تعدو الألف أن تكون مدًّا للفتحة، وهذا الطول جعلها تعادل الأصوات من حيث الوزن، ولا يمكن لأحد النطق بألف، ولو قِيلَ: الواو والياء كذلك مدٌّ للضمة والكسرة، كان الجواب أنْ الألف لا تأتي إلا والحرف الذي قبلها مفتوح، أما الواو والياء فقد يأتيان بعد ما لا يناسبهما، نحو: دلْو و ظبْيُ، كما أنهما يمكن النطق بهما مفردين بخلاف الألف، وعلى هذا تُسقَط العلة التي ذُكرت، مما يُحوِجُ إلى تلمس علة صوتية أخرى، ولا أقرب من القول بأن ثقل الحروف الحلقية مع ثقل الضمة والكسرة جعلهم يختارون فتح عين مضارع حلقيّ العين أو اللام، كيلا يجتمع ثقيلان، وعلى كل حال فقد شذت أفعال جاءت على فعَل يفعَل وليست بحلقية العين ولا اللام كأبي يَأْبى، وقد سُمع فيه أَبِي بكسر العين فيكون يأبى على هذه اللغة قياساً[٣]، وقد عُلّل شذوذ (يأبى) بعلل، هي:

أ) ذكر سيبويه لذلك علة أنهم "قالوا: أبي يأبى، فشبهوه بيقرأ"[٤]، ومعنى ذلك أن "سيبويه يذهب في يأبى إلى أنه إنما انفتح من أجل أن الهمزة في

(١) سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ١٠١، ويُنظر: المبرد، المقتضب مج٢ص١١١، وأبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه مج ٤ ص ١٥٧، وابن يعيش، شرح الملوكي ص ٤٠.

(٢) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه مج ٤ س ١٥٧.

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ١٠٥، وابن يعيش، شرح الملوكي ص ٤٠.

(٤) سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ١٠٥.

موضع فائه"[١]، واعترض الثمانيني على ما اعتلّ به سيبويه لشذوذ يأبي بأن حروف الحلق تؤثر إذا كانت متحركة عيناً أو لاماً، والهمزة هاهنا فاء الفعل، والهمزة بقت ساكنة فهي غير مؤثرة[٢].

ب) وعند المبرد أن علة انفتاح عين مضارع أبى كون فاء الفعل همزة تنقلب ألفا، والألف فتحة مشبعة، ولقرب مخرج الفتحة من حروف الحلق أخذت حكمها، وكما تنفتح عين المثال حلقي اللام فكذلك لو كانت الفاء حرف حلق، قال: "فإنما انفتح؛ لأنه يصير إلى الألف، وهي من حروف الحلق، ولكن لم نذكرها؛ لأنها لا تكون أصلاً، إنما تكون زائدة أو بدلا، ولا تكون متحركة، فإنما هي حرف ساكن، ولا يعتمد اللسان به على موضع، فهذا الذي ذكرت لك من أنّ يَسَع ويطَأ حَدُّهما فَعل يَفْعِل في المعتل، كحسِب يحسِب من الصحيح، ولكن فتَحَتْهُمَا العينُ والهمزة، كما تقول: وَلَغَ يَلَغُ، والأصل يَلِغُ فحرف الحلق فتحة"[٣]، وتابعه ابنُ يعيش فقال: "الحروف الست حلقية مستقلة، والضمة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم، فلما كان بينهما هذا التباعد في المخرج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق؛ لأن الفتحة من الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق لتناسب الأصوات"[٤].

(١) المبرد، الكامل مج٢ص٧٥٥، وينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه مج ٤ ص ١٦٣، والثمانيني، شرح التصريف ص ٤٣٣.

(٢) ينظر: الثمانيني، شرح التصريف ص ٤٣٣.

(٣) المبرد، الكامل مج ٢ ص ٧٥٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل مج ٧ ص ١٥٣.

ج) "أن الألف في أبى أشبهت الهمزة فجاء يفْعَل مفتوحاً لهذه العلة، وهذا القول لإسماعيل بن إسحاق"[١]، أي: أنه من باب إجراء "الألف مُجرى الهمزة؛ لأنها من مخرجها"[٢]، وضعف ابن الشجري هذا الرأي؛ لأن "ألفات الأفعال لسن بأصول، وإنما هن منقلبات عن ياء أو واو"[٣]، وقال الرضيّ: "قال بعضهم: إنما ذلك لأن الألف حلقية، وليس بشيء لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها"[٤]، وقال التفتازاني: "لا يُقَالُ: إن أبى يأبى لامه حرف حلق؛ إذ الألف من حروف الحلق؛ فلذا فتح عينه؛ لأنا نقول: لا نسلم أنها من حروف الحلق، ولئن أسلمنا أنها من حروف الحلق، لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدور؛ لأن وجود الألف موقوف على الفتح؛ لأنه في الأصل ياءٌ قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلو كان الفتح بسببها لزم الدور لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه، فهو مفتوح العين في الأصل"[٥].

د) وذهب تصريفيون إلى أنه "إنما فُتح تشبيهاً له بنظيره، وهو منَع يمنَع؛ لأن الإباء منع"[٦]، حملوه على نظيره كما حملوا يذَر على يدَع لاتفاقهما في المعنى، وليس في يذر حرف حلقي.

---

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه مج ١ ص ٣٦٢، ويُنظر: الثمانيني، شرح التصريف ص ٤٣٣، وإسماعيل بن إسحاق المذكور هو قاضي بغداد، وهو من أهل البصرة، له تصانيف، منها أحكام القرآن، ومعاني القرآن، وكان ابن مجاهد يقول مرات: القاضي إسماعيل أعلم مني بالتصريف، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين بعد الهجرة، يُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات مج ٩ ص ص ٩١-٩٢، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة مج ص ٤٤٣.

(٢) ابن الشجري، الأمالي مج ١ ص ٢٠٩.

(٣) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(٤) الرضي، شرح الشافية مج ١ ص ١٢٣.

(٥) التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف ص ٣٣.

(٦) الثمانيني، شرح التصريف ص ٤٣٤.

هـ) وقال قوم: "إنما فتح على طريق الغلط توهّموا ماضيه على فعِل فجاء المستقبل على يفعَل، وهذا وجه جيّد"[١]، وما استجاده الثمانينيّ استضعفه ابن الشجري"[٢]. والأقرب أن تحمل الكلمة على الشذوذ، أو على تداخل اللغات.

كذلك جاءت أفعال حلقية مضارعها غير مفتوح العين، ومن ذلك دخل يدخُل وكان قياسه أن يفتح؛ لأن وسطه حرف حلق، كما جاء الكسر في ينزِع، وقياسه الفتح[٣]، وقد عبّر سيبويه عن هذا بأنه "مما جاء على الأصل"[٤]، إذ الأصل في فعَل يفعِل ويفعُل.

٢) فَعِل:

يجيء مضارعه على صورتين: يفعَل ويفعِل. والقياس الفتح، وقد أشار إلى ذلك كثيرون كسيبويه[٥]، وابن قتيبة[٦]، والمبرد[٧]، وأبي على الفارسي[٨]، وابن جِنّيّ[٩]، وعبد القاهر الجرجاني[١٠]، وابن يعيش[١١]، وابن مالك[١٢]،

(١) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(٢) يُنظر: ابن الشجري، الأمالي مج ١ ص٢٠٩.
(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ١٠٢، وابن جِنّيّ، المنصف ص ١٩٥.
(٤) سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ١٠٢، ويُنظر: ابن يعيش، شرح الملوكي ص٤٠، وابن مالك، شرح الكافية الشافية مج ٤ ص ٢٢٢٠.
(٥) يُنظر: سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ٣٩.
(٦) يُنظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب ص ٤٨٣.
(٧) يُنظر: المبرد، المقتضب مج ١ ص٩٨.
(٨) ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه مج ٥ ص ٢٤.
(٩) يُنظر: ابن جِنّيّ المنصف ص ١٩٥.
(١٠) يُنظر: عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف ص ٣٧.
(١١) يُنظر: ابن يعيش، شرح الملوكي ص ٤٢.
(١٢) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية مج ٤ ص ٢٢١٤.

والرضي[١]، ومنه خاف يخَاف، وأصلها خوِف يخوَف، وخسِر يخسَر، وجهِل يجهَل، ومات يمات في لغة الحجازيين، يقولون: مِتم من مات يمات، وأصلها موِت يمْوَت[٢]، ومنه يأبَى في لغة من يكسر عين الماضي فيقول: أَبِيَ[٣].

وربما "استغنوا بيفعِل بكسر العين عن يفعَل بفتحها، قالوا: ضلِلْتَ بكسر العين تضِلَ بالكسر؛ لأنه يجوز فيه ضلَلْتَ بفتح العين"[٤].

وقد جاءت أفعال على يفعَل ويفعِل، مثل حسِب يحسَب ويحسِب، في قوله تعالى: {يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ}[٥] قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين حيث وقع، وهو القياس؛ لأن ماضيه على فعِل بكسر العين، وقرأ باقي السبعة بكسرها، وهو مسموع في ألفاظ، منها عمِد يعمِد ويعمَد، وقد ذكرها التصريفيون، والفتح لغة نجد، والكسر لغة الحجاز[٦].

وربما جاء مضارع فعِل على يفعُل من قِبَل تداخل اللغات، فقد وردت ألفاظ شذّت فيها العرب فجاء مضارع فعِل المكسور العين على يفعُل بضمها، قالوا: نعِم ينعُم، وفضِل يفضُل، وحضِر يحضُر، ومِتّ تموت، ودِمت تدوم فكل هذه جاء فيها فعَل بفتح العين، فلذلك استغنى بمضارعه عن مضارع فعِل

(١) يُنظر: الرضي، شرح الشافية مج ١ ص١٢٦.
(٢) يُنظر: أبو حيّان، تفسير البحر مج ٣ ص ١٠٢.
(٣) المصدر نفسه مج ١ص ٣٠١.
(٤) أبو حيّان، تفسير البحر مج ١ ص ٥٦٨.
(٥) الآية من سورة البقرة، من الآية ٢٧٣، والذي قرأ بفتح السين من (يحسب) حيث وقع ابن عامر وعاصم حمزة، وقرأ باقي السبعة بكسرها، يُنظر: البناء، إتحاف فضلاء النشر في القراءات الأربعة عشر ص ٢١٢.
(٦) يُنظر: ابن جِنّيّ المنصف ص ١٩٥، وابن يعيش، شرح الملوكي ص ٤٢، والرضي، شرح الشافية مج ١ ص ١٣٥.

كما استغنت فيه بيفعِل بكسر العين عن يفعَل بفتحها، قالوا: ضلِلتَ بكسر العين تضِلُّ بالكسر؛ لأنه يجوز فيها ضلَلْت بفتح العين[١].

٣) فعُل:

لا يكون مضارعة إلا على يفعُل[٢]، وشذّ كاد يكاد على لغة من قال: كُدت بضم الكاف؛ لأنها تكون على كوُد يكوَد[٣]، وذكر سيبويه أن علة مجيء كاد على فعُل يفعَل أنه "كما شرِكت يفعِل يفعُل كذلك شرِكت يفعَل يفعُل"[٤]، وزاد ابن جِنّيّ فقال: "إنما جاء كدت أكاد على فعُل يفعَل لأمرين: إما أن يكون اجترئ عليه بأن أُخرج عن بابه لضعفه باعتلال عينه، وإما أن يكون عُوِّض من اعتلال عينه، فقوّيَ بضرب من التصرف ليس لنظيره، ويجوز أنه لما أتى الماضي على فعُل وعينه ياء، فخرج عن الأصول، وأُخرج أيضاً مضارعه عما عليه الجمهور، أو لئلا تنقلب الياء في المضارع واواً"[٥].

ب) الرباعي المجرد:

للفعل الرباعي المجرد باب واحد، هو فعْلَل يُفَعِلْل[٦]، نحو: دحرج يدحرجِ، وزلزل يزلزِل. والمضاعف الرباعي –وهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب مج ٤ ص٣٤٣، وابن يعيش، شرح الملوكي ص ٤٣، والرضي، شرح الشافية مج ١ ص ١٣٦.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ٣٤٣، والمبرد، المقتضب مج ١ ص ٧١، وابن جِنّيّ، المنصف ص ١٨١، وابن يعيش، شرح الملوكي ص ٤٤، وعبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف ص ٣٨.

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ٤٠، ٣٤٣، وابن جِنّيّ، المنصف ص ١٨١، وابن يعيش، شرح الملوكي ص٤٤، والرضي، شرح الشافية مج ١ ص ٣٨.

(٤) سيبويه، الكتاب مج ٤ ص ٤٠.

(٥) ابن جِنّيّ، المنصف ص ١٨١.

(٦) يُنظر: عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف ص ٤٥.

جنس واحدة وعينه ولامه الثانية من جنس واحد، نحو: كبكب، وصرصر- مُختلف في وزنه، والتصريفيون في ذلك على المذاهب الآتية:

١) أن وزنه فَعْلَل؛ لأن حروفه عندهم كلها أصول، وهذا مذهب البصريين، وكثير من المتأخرين[١]، قال سيبويه: "إذا ضوعف الحرفان في الأربعة فهو كالحرفين في الثلاثة، ولا تزيد إلا بثبت"[٢]، وممن على هذا المذهب المبرد، وابن جِنّيّ، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن يعيش، وابن عصفور، والرضي، وأبو حيان، والتفتازاني[٣]، وهو أصح المذاهب لما سيأتي.

٢) فَعْفَع، وهو مذهب الفراء، ونسب إلى كثير من النحويين[٤]، وقد نُسب إلى الفراء أنه قال في مَرْمَرِيُس وصَمَحْمَح: "إنه فَعْلَلِيْل وفَعَلَّل، قال: لو كان فَعْفَعِيلاً فَعَلْعَلاً لكان صرصر وزلزل فَعْفَعَ"[٥]، وكلام الفراء يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون -كما نسب إليه- على أن وزن نحو زلزل فعفع، ويمكن أن يستدل على صحة كلامه بما ذهب إليه البصريون من أن وزن الاسمين مَرْمَرِيُس وصَمَحْمَح : فَعْفَعِيلاً و فَعَلْعَلاً، وثانيهما – وهو الأقرب أنه يستدل به

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية مج ٤ ص ٢٠٣٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب مج ١ ص ٢٢٦، والسمين الحلبي، الدر المصون مج ٨ ص ٥٣٤، وابن عقيل المساعد مج ٤ ص ٦٠.

(٢) سيبويه، الكتب مج ٤ ص ٣١٤.

(٣) يُنظر: المبرد، المقتضب مج ١ ص ٨٦، وابن جِنّيّ، المنصف ص ٥٧، وعبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف ص ٤٦، والزمخشري، المفصل ص ٣٦٢، وابن يعيش، شرح المفصل مج ٧ ص ١٦٢، وابن عصفور، الممتع الكبير ص ١٢٣، والرضي، شرح الشافية مج ١ ص١١٣، وأبو حيان، ارتشاف الضرب مج ١ ص١٨٢، والتفتازاني، شرح مختصر التصريف العزي ص٣٥.

(٤) يُنظر: أبو حيان، تفسير البحر مج ٥ ص ٤٣٢.

(٥) الرضى، شرح الشافية مج ١ ص ٦٣.

على بطلان ما ذهب إليه البصريون في وزن الاسمين مرمريس وصَمَحْمَح على فَعْلَلِيْل وفَعَلْل بأن ذلك يفضي إلى أن يكون وزن الفعل الرباعي المضاعف على فعفع، فيكون وزنه عند الفراء على غير فعفع. وهذا الوزن غير مقبول؛ لانعدام مثل الوزن في الأفعال، ولأنه لا يحكم "بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول"(١).

٣) فَعْفَل، وهو ثلاثي "استثقل التضعيف فأبدل من إحدى العينين حرف من لفظ الفاء"(٢)، وعلى هذا المذهب الزجاج، قال: "معنى ككبوا... تكرير الانكباب كأنه إذا ألقي ينكبَ مرة بعد مرة"(٣)، وقال عنه ابن جِنّيّ: "وذهب أبو إسحاق في نحو: قلقل وصلصل وجرجر وقرقر إلى أنه فعفل وأن الكلمة لذلك ثلاثية حتى كأن أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة بزَغْدٍ، وزَغْدَبٍ، وسَبطِ، وسِبَطْر، ودَمِث ودِمَثْر"(٤)، ونسب ابن عطية هذا المذهب للجمهور واختاره، قال: "كبكب مضاعف من كبّ، هذا قول الجمهور، وهو الصحيح؛ لأن معناها واحد، والتضعيف في الفعل بيّن، نحو: صرَّ صرصر"(٥)، وهو مذهب الزمخشري، فالكبكبة عنده تكرير الكبّ، كأنهم جعلوا التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى(٦)، وعلى هذا بعض البصريين وبعض الكوفيين(٧)، ورُدَّ هذا المذهب؛ لأنه إبدال لم يثبت، والعرب إذا استثقلوا

(١) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(٢) ابن عقيل، المساعد مج ٤ ص ٦١
(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه مج ٤ ص ٩٤.
(٤) ابن جني، الخصائص مج ٣ص ٥٢.
(٥) ابن عطية، المحرر الوجيز مج ٤ ص ٢٣٦.
(٦) يُنظر: الزمخشري، الكشاف مج ٤ ص٤٠٠.
(٧) يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب مج ١ ص ٢٢٦.

التضعيف أتوا بحرف العلة بدل المضاعف، كقولهم: في تظَنّنت: تظَّنيت، دون تظَنَّيت، وأما أن وزن الكلمة فعفل فضعيف؛ لأنه مفقود(١).

٤) فَعَّل، ونسب لسيبويه والبصريين(٢)، وعليه بعض الكوفيين(٣)، على عدِّ أن أصله فعَّل بتشديد العين أُبدِل من الثاني حرفٌ من جنس الحرف الأول(٤)، وعلى هذا الرأي يكون الفعل ثلاثية مزيدا، وهو بعيد إذ لا دليل على الزيادة.

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد مج ٤ ص ٦١.

(٢) يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب مج ١ ص ٢٢٦.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مج ٢ص٧٨٨، وابن مالك، شرح الكافية الشافية مج ٤ ص ٢٠٣٦، وأبو حيان، تفسير البحر مج ٥ ص ٤٣٢، وابن عقيل، المساعد مج ٤ ص ٦١.

(٤) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مج ص ٢ ص ٧٨٨، وابن مالك، شرح الكافية الشافية مج ٤ ص ٢٠٣٦، والسمين الحلبي، الدر المصون مج ٨ ص ٥٣٤، وابن عقيل، المساعد مج ٤ ص ٦١.

الخاتمة:

بعد درس أبنية الاسم والفعل خلص البحث إلى أمور، لعل أهمها:

- أن أبنية الاسم المجرد كلها أصول بخلاف الفعل الذي يأتي بعضه من بعض.
- كان يمكن أن يكون لأوزان الثلاثي المجرد ستة عشر بناءً، لكن لم يستخدم العرب منها إلا عشرة، لكيلا يُبدأ بساكن، ولا ينتقل من ثقيل إلى ثقيل.
- أوزان الثلاثي أكثر من غيره لخفته.
- أما الرباعي المجرد فكان يمكن أن يكون له أربعة وستون بناءً، وذلك بضرب أربع حالات الفاء في أربع حالات العين في أربع حالات اللام الأولى، لكن العرب لم تستخدم منها إلا عشرة، لكيلا يبدأ بساكن، ولا ينتقل من ثقيل إلى ثقيل.
- أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي خلافا للكسائي والفراء.
- فتح عين فَعْل مقصورٌ على السماع، وهو من الازدواج اللهجي، لا أن أحدهما أصل للآخر، وقد اختاره الجمهور.
- إتباع الفاء لعين فَعِل مطرد فيما كانت عينه حرف حلق، وقد ترد كلمات على فَعِل غير حلقية العين بفتح العين وكسرها، مثل كلمة.
- قد يخفف العربي فِعِل فيسكن عينها، ولا يبعد أن يكون الإسكان لغة لتميم، كما فعلوا في نحو تُلُث.
- أن نحو ثلث، وإسكان عينها لغة لتميم خلافا لمن ذهب أنهما أصلان، ولمن قال الأصل الإسكان.
- أن وزن الاسم الرباعي المضاعف، وهو وما كان أوله وثانيه كثالثه ورابعه، نحو كوكب فعلل خلافا لمن زعم أنه عللا فعفل.

- عين مضارع فعَل تكسر، ولعله الأكثر انسجاما مع قانون المخالفة، ويفتح كأن تكون العين أو اللام حرف حلق، أو يكون الفعل لازما أو للمغالبة، ويضم في المضعف المتعدي، والأجوف الواوي.
- مضارع فَعِل على صورتين: يفعَل ويفعِل. والقياس الفتح، فإن ضموا عين مضارعه فهو من باب تداخل اللغات.
- وزن الرباعي المضعف كزلزل هو فعْلَل، خلاف لمن جعله فَعْفَعا أو فَعْفَل أو فعّلا.

المصادر والمراجع:

أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧):

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (صيدا: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

البناء، شهاب الدين أحمد بن محمد (١١١٧):

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس بن مهرة، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

التفتازاني، مسعود بن عمر (٧٩١):

- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٣م).

الثمانيني، عمر بن ثابت (٤٤٢):

- شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم سليمان البعيمي، ط١ (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد (٣٣٨):

- إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط١ (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢):

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م).
- المحتسب في تبيين وجوه القراءات ولإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي (القاهرة: وزارة الأوقاف بمصر، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

- المنصف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، ط١ (بيروت: دار الكتب، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥):

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وزكريا النوني، وأحمد الجمل، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
- المبدع في التصريف، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، ط١ (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠):

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره برجشتراسر (القاهرة: مطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م).

الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦):

- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الرفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ١٩٨٢م).
- شرح الكافية في النحو (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥-١٩٨٥).

الزجاج، إبراهيم بن السَّرِي (٣١١):

- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١ (القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤-١٩٨٦).

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (٥٣٨):

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط١ (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٨-١٩٩٨).
- المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠-١٩٩٩).

ابن السراج، أبو بكر محمد سهل (٣١٦):

- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧-١٩٨٧).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (٧٥٦):

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، ط١ (دمشق: دار القلم، ١٤١١-١٩٩١).

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠):

- الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٢-١٩٨٢).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (٩١١):

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، (د.ت)).
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧-١٩٨٧).

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي (٥٤٢):

- الأمالي، تحقيق: محمود محمد الطناحي (القاهرة: مكتبة الخانجي، (د.ت)).

عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر بن عبد الرحمن (٤٧١):

- المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧).

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (٦٦٩):

- الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١ (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م) .

ابن عطية، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب (٥٤٦):

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣-١٩٩٣).

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩):

- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات (مكة المكرمة: كلية الشريعة بجامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠-١٩٨٠).

أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار (٣٧٧):

- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض حمد القوزي، ط١ ((د.ن)، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (٣٥٠):

- ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧):

- القاموس المحيط، تحقيق: مكتب التراث في مكتبة الرسالة، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦):

- أدب الكاتب، تحقيق: محمد أحمد الدالي، ط٢ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (٦٧٢):

- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١ (مكة المكرمة: دار المأمون للتراث، ١٤٠٢-١٩٨٢).

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣ (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣-١٩٨٣).

المبرد، أبو العباس محمد يزيد (٢٨٥):

- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد بن أحمد الدالي، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣-١٩٩٣).

- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب، (د.ت)).

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٧١١):

- لسان العرب، ط٣ (بيروت: دار صادر، ١٤١٤-١٩٩٤).

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣):

- شرح المفصل (القاهرة: مكتبة المتنبي، (د.ت)).

شرح الملوكي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١ (حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).